المحاسبة الأنجلوسكسونية والمحاسبة اللاتينية

لقد تطورت اجتهادات الباحثين على المستوى الدولي في تصنيف الأنظمة المحاسبية، ليصلوا إلى نموذجان محاسبيان رئيسيان أحدهما أنجلوسكسوني والآخر أوربي(قاري)، وأن دمجهما ممكن وينتج عنه نظام محاسبي يتسم بالمزايا الذي يوفرها كل منهما، ويعود بالنهاية على كل الأطراف الفاعلة في الدولة المعينة (مؤسسات، مستثمرين، سلطات محلية).

أولا: النموذج المحاسبي الأنجلوسكسوني.

يسمى هذا النوع من النموذج بالأنجلوسكسوني أو البريطاني–الأمريكي، والذي كانت بداياته في بريطانيا ثم انتشر إلى عدد من الدول من بينها "أستراليا، كندا، هونج كونج، الهند، ماليزيا، باكستان، الولايات المتحدة"، حيث تتميز هذه المحاسبة بوجود إطار مفاهيمي وهو البناء النظري الذي يتضمن الأهداف والمفاهيم والخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية والتطبيقات الإجرائية للمعايير، معتمدة في ذلك على القانون العام أين يتم وضع المعايير المحاسبية من قبل القطاع الخاص وتلعب المهنة المحاسبية دورا هاما في ذلك، وتكون هذه الدول ذات توجه نحو السوق من أجل التمويل تحت شعار "الوضعية الصادقة" وهو ما يفسر عناية التقرير المالي بالمستثمرين من خلال معلومات شفافة وإفصاح كامل، كما أن الضرائب لا تمارس فيها أي تأثير على المحاسبة، وتحسب النتيجة الخاضعة للضريبة بشكل مستقل عن النتيجة المحاسبية.

ثانيا: النموذج المحاسبي الأوروبي.

يسمى هذا النموذج بالأوروبي أو القاري، والذي يتواجد في قارة أوروبا، إفريقيا، آسيا، أمريكا، تعتمد هذه الدول على القانون المكتوب الموجه، أين تكون الحكومة هي المنظم الرئيسي فيها وتلعب المنظمات المهنية دورا ثانويا، كما تتميز بأن مصدر تمويلها عن طريق البنوك وبالتالي فإن التقارير المالية تعد خدمة وحماية للمقرضين بدلا من المستثمرين وتكون أقل إفصاحا مقارنة بالنموذج الأول، كما أن للتشريعات الضريبة أثر كبير على النتيجة المحاسبية.

ويمكن تلخيص الفرق بين النموذجين في الجدول الموالي.

نقاط الاختلاف بين النموذجين الأنجلوسكسوني واللاتيني

البيان	النموذج الأنجلوسكسوني	النموذج الأوروبي (القاري)
المصدر الأساسي للتمويل	السوق المالي	البنوك
النظام القانوني	تعد القواعد المحاسبية من طرف هيئات خارجية مختصة	تعد قواعد محاسبية من قبل الحكومة
النظام الجبائي	استقلال تام بين المحاسبة والجباية	ترابط بين المحاسبة والجباية
المستعملين الأساسيين للمعلومات المحاسبية	المستثمرين	المقرضين، إدارة الضرائب، أصحاب الحقوق، الموردون، العمال، المستثمرين.
تواريخ نشر الحسابات	ثلاثي، سداسي، سنوي	سنوي، سداسي
قياس النتيجة	تحديد النتيجة الجبائية يعد أمرا في غاية الأهمية ولا يترك لمحاسبي المؤسسة تقديره بل ينتج عن تطبيق قواعد مستقلة عن تلك التي يتم تطبيقها في المحاسبة	هناك تأثير كبير للجباية على قياس النتيجة عملا بمبدأ الحذر الذي تتميز به المحاسبة(هناك تأثير كبير للجباية على قياس النتيجة)
نظرة المؤسسة	نظرة اقتصادية	نظرة قانونية

Source : Grégory Heem, **lire les états financiers en IFRS**, éditions d'organisation, paris, 2004, p. 13.

ثالثا: طرق تجاوز الاختلاف المحاسبي: من بين أهم طرق تجاوز الاختلاف المحاسبي نجد:

1- الاعتراف المتبادل: يتحقق هذا الشكل عندما تقبل هيئات مراقبة الأسواق المالية للدول بالقوائم المالية للشركات الأجنبية، على أساس أن القواعد المحاسبية الوطنية المطبقة من قبل شركات دولة ما عند البحث عن مصادر للتمويل في أسواق دولة أخرى تلقى الاعتراف المتبادل(المعاملة بالمثل)؛

2- الاعتراف المتبادل المعياري: إضافة إلى مفهوم الاعتراف المتبادل الذي لقي استعماله حدود فرضتها قوة التباين والاختلافات بين الأنظمة المحاسبية، ويعرف على أنه "تطوير جملة من المعايير المحاسبية الدولية دون خيارات، على أن يترك للمؤسسات في كل دولة إمكانية تقديم أو عرض قوائمها المالية حسب معاييرها الوطنية، شريطة أن تقدم ضمن ملاحقها جداول تحول تتضمن توفيق بين معاييرها الوطنية والمعايير الدولية المطورة خصيصا لهذا الغرض؛

3- التوافق المحاسبي: في هذه الحالة يتم اللجوء إلى جملة من المعايير المحاسبية، تحظى بصفة القبول الدولي.